



السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط Iranian foreign policy towards the Middle East

ملخص الدراسة:

تعد إيران بحكم موقعها الجغرافي أحد ركائز بناء النظام الإقليمي بإعتبارها قوة إقليمية غير عربية تؤثر في معادلة توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط وذلك إرتباطاً بما تملكه من قدرات وإمكانات القوى الشاملة للدولة.

وفقاً لمفهوم الأمن القومي الإيراني تتحدد المصالح القومية في حماية النظام وتعزيز مكانة ودور الدولة وإمكانية مشاركتها في إدارة الشؤون الدولية مع توافر إمكانية تحقيق الإزدهار الإقتصادي والحفاظ على تماسك المجتمع الإيراني في ظل سيطرة القومية الفارسية والطائفية الشيعية وإمتلاك إمكانات الدفاع والأمن.

السياسة الإيرانية تشكل تهديداً بالغاً وينعكس ذلك على الإستقرار الإقليمي والدولي في أكثر من زاوية إضافة إلى سياساتها العدائية التي تنتهك مبادئ القانون الدولي ، كإنتهاك حق السيادة وعدم مراعاة مبادئ حسن الجوار ودعم وتمويل الإرهاب وتهديد حرية الملاحة وحركة التجارة الدولية، فإنها تعمل على زعزعة إستقرار المنطقة ، سواء من خلال خوض حروب بالوكالة عبر ميلشياتها المسلحة ، أو من خلال محاولة إختراق المجتمعات الخليجية والعربية عبر شبكات التجسس والخلايا النائمة التي تنتظر الفرصة لزعزعة الإستقرار في هذه الدول.

تتبنى إيران إستراتيجية لتحقيق أهدافها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط تستند على عدة ركائز أهمها (الهيمنة الإيرانية على الخليج - البعد الديني الشيعي كأحد ضمانات بناء حزام لأمن الدولة الإيرانية - تصدير نموذج الثورة الإيرانية للخارج - أمن المنطقة يتحقق بين دولها فقط - الحد من التواجد الأجنبي العسكري والأمني في المنطقة).

الكلمات المفتاحية:

مجلس الخبراء (الأوصياء)



Abstract:

Iran, by virtue of its geographical location, is one of the pillars of building the regional system, as a non-Arab regional power that affects the balance of power equation in the Middle East region, in connection with what it possesses of the capabilities and potential of the comprehensive powers of the state.

According to the concept of Iranian national security, national interests are determined by protecting the system, enhancing the status and role of the state, and the possibility of its participation in managing international affairs, with the availability of the possibility of achieving economic prosperity and maintaining the cohesion of Iranian society under the control of Persian nationalism and Shiite sectarianism, and possessing the capabilities of defense and security.

Iranian policy poses a grave threat and this is reflected in regional and international stability in more than one angle. In addition to its hostile policies that violate the principles of international law, such as violating the right to sovereignty, not observing the principles of good neighborliness, supporting and financing terrorism, and threatening freedom of navigation and international trade, it works to destabilize the region, whether by waging proxy wars through its armed militias, or by trying to infiltrate Gulf and Arab societies through spy networks and sleeper cells that await the opportunity to destabilize these countries. Iran adopts a strategy to achieve its goals and interests in the Middle East region based on several pillars, the most important of which are



(Iranian hegemony over the Gulf – the Shiite religious dimension as one of the guarantees for building a belt for the security of the Iranian state – exporting the model of the Iranian revolution abroad – the security of the region is achieved only between its countries – limiting the foreign military and security presence in the region).

Keywords:

Council of Experts (Guardians).

المقدمة:

تعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إحدى الدول المحورية بمنطقة الشرق الأوسط في ضوء ما تملكه من مقومات حضارية وثقافية وموقع جيواستراتيجي بالغ الأهمية يضم بداخله كافة مقومات القوى الشاملة للدولة وبما يجعلها إحدى القوى الرئيسية المؤثرة بالمنطقة. على مدى التاريخ كانت إيران دولة فاعلة في منطقتها، وربما كانت أهم المتغيرات التي صنعتها إيران في التاريخ المعاصر وأثرت على المنطقة هي الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م ، التي قامت على منهجية دينية تعمل على إدماج العقيدة في السياسة، وبسبب ذلك تحولت إيران من وجهة النظر الغربية من شرطى المنطقة إلى إحدى دول الشر في العالم. تنظر الدول الغربية إلى إيران بحذر لأن العقيدة التي تأسست عليها الثورة الإيرانية ذات أهداف محددة في مقدمتها قيام دولة إسلامية شيعية في المنطقة وإذا كانت تلك العقيدة قد انحسرت كرد فعل للحرب العراقية الإيرانية في حقبة الثمانينات من القرن الماضي حتى وفاة الإمام الخميني إلا أنها لازالت تمثل أحد أهداف الثورة الإيرانية. حملت العلاقات الإيرانية / العربية العديد من التناقضات، حيث جمعت بين الجوانب السلبية والإيجابية في آن واحد، كالصراع الذي كان السمة الغالبة لتلك العلاقات من ناحية والتعاون في بعض المجالات خاصة الإقتصادية والأمنية مع بعض الدول العربية الأخرى، وهو ما يعد في مجمله نتيجة طبيعية لعدم وجود إستراتيجية موحدة تتبعها الدول العربية في تعاملها مع إيران.



تمتد الطموحات والمصالح والأهداف الإيرانية في المنطقة العربية عبر التاريخ ولا ترتبط بفترة حكم الشاه أو بالثورة الإيرانية وإنما هي مصالح وأهداف ثابتة وإن اختلفت الأدوات والأساليب لتحقيقها وفقاً لطبيعة النظام الدولي والمرحلة التي يمر بها العالم والتطورات الإقليمية والدولية في كل مرحلة. من هذا المنطلق يبرز أهمية دراسة السياسات والأهداف و المصالح الإيرانية ومساعى بسط السيطرة والنفوذ الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط.

١- الهدف من الدراسة.

دراسة سياسة (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) في منطقة الشرق الأوسط وإحتمالات تطور الصراع في المنطقة و تأزمه أو التعاون والإنفراج في ضوء موازين القوى السائدة على المستوى الإقليمي.

٢- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية .

دراسة سياسة (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة دولياً وإقليمياً.

ب- الأهمية العملية .

الحاجة لوجود دراسات إستراتيجية تمهد الطريق للعمل السياسى والعسكرى العربى المشترك لمجابهة السياسات الإيرانية في ظل التشابك والتعقيدات في منطقة من أكثر مناطق العالم توتراً وهى المنطقة العربية التى تمثل قلب الشرق الأوسط.

٣- إشكالية الدراسة.

تستهدف هذه الدراسة الكشف عن حقيقة السياسات الإيرانية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط وممارسة النفوذ الإقليمي على الآخرين من خلال إستغلال المقومات الجيوإستراتيجية للتأثير على محيطهما الإقليمي.



٤-تساؤلات الدراسة:

أ - السؤال البحثي الرئيسي:

ما هو تأثير سياسة (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) على منطقة الشرق الأوسط ؟
ب- الأسئلة البحثية الفرعية:

- (1) ما هي محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟
- (2) ما هي أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟
- (3) أدوات السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق الأهداف ؟

٥ -منهج الدراسة.

تقوم الدراسة على المزج بين مجموعة من المناهج بُنى عليها إعداد البحث وهي المنهج (التاريخي - النظرية الواقعية الجديدة) كالاتي:

أ- المنهج التاريخي.

إستعراض التأثير الإيراني على منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١ حتى الآن.

ب- منهج النظرية الواقعية.

الواقعية مدرسة نظرية في العلاقات الدولية تعتمد على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجى للدول أبرزها (الدولة , القوة , المصلحة , العقلانية , الفوضى الدولية , الإعتماد على الذات , هاجس الأمن والبقاء) وهي مجموعة الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة (السياسة الجماعية - الأنائية - الفوضى - القوة السياسية) كما وصفها جونانان هاسلام ، الواقعية السياسية التي نشأت من خلال أعمال توماس هوبز ونيكولو ميكافيلي كنهج للعلاقات الدولية وتأصلت هذه النظرية من خلال هانز مورجانثو وهذا ما سيتم الإستفادة منها في تحليل السياسة الخارجية لدولة إيران الإسلامية بما تحمله من أبعاد متشابكة و ما تعكسه من مصالح متناقضة وما تراعيه من موازين قوى لفهم المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على مصالح وسياسة (إيران) في منطقة الشرق الأوسط.



٦- حدود الدراسة:

المحدد المكانى.

يشمل نطاق البحث منطقة الشرق الأوسط وما يرتبط بها من متغيرات نظراً
داخل نطاق القوى الدولية والإقليمية .

المحدد الزمانى.

تناول السياسة الإيرانية فى منطقة الشرق الأوسط فى الفترة من عام ٢٠١١م حتى

٢٠٢٢م.

٧- الدراسات السابقة:

أ- دراسة (سياسات إيران الإقليمية فى المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط)
تم تقسيم الدراسة إلى (٣) فصول ، تناولت الدراسة (الدور الإيرانى المحورى فى توازن القوى
الإقليمى فى الشرق الأوسط والمنطقة العربية حيث تعتبر إيران من الدول الإقليمية الفاعلة والمحركة
للتفاعلات السياسية والأمنية فى المنطقة العربية ، والشرق الأوسط نظراً لما تمتلكه من قدرات
عسكرية وسياسية تمكنها من التدخل والتأثير فى مسارات وسياقات وتطورات القضايا المحورية
الرئيسة فى المنطقة) ، خلصنا من الدراسة بالآتى (سياسات إيران الإقليمية فى منطقة الشرق
الأوسط والمنطقة العربية ، تداعيات السياسة الخارجية الإيرانية على أمن منطقة الشرق الأوسط ،
والنظام الإقليمى العربى تجاه القضايا المحورية التى تؤثر على توازنات القوى الإقليمية فى
المنطقة ومنها الأزمات فى كل من سوريا واليمن والعراق).

ب - دراسة (الدور الإيرانى وتأثيره على الأمن القومى العربى فى فترة ما بعد الثورات
العربية - القاهرة - ٢٠١٩ م) تم تقسيم الدراسة إلى (٣) فصول ، خلصنا من الدراسة بالآتى
(السيناريوهات المستقبلية للدور الإيرانى و فاعليته وإستراتيجية التصدى للدور الإيرانى).

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تتعلق سياسة إيران الخارجية فى رؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط من منطلق مصالحها الحيوية
ويبدو أن الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين ليس له إنعكاس ظاهرعلى جوهر السياسة الخارجية



الإيرانية وأهدافها وإنما على آليات وإستراتيجيات تحقيقها لأن قضية المصالح الوطنية الإيرانية تبقى محل إجماع وطني ، وقد لا يكون الدور الذي تلعبه إيران اليوم في المنطقة وليداً لسياستها الخارجية الراهنة ، إنما يعود لوجود عوامل أخرى ساعدت على بلورة وإنضاج وتصاعد هذا الدور ، إيران لم تخرج في سعيها لتحقيق أهدافها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عن أهدافها وسياساتها طوال سنوات الحرب الباردة وقبل إستيلاء الثورة الإسلامية الخمينية على الحكم عام ١٩٧٩ م .

سعت إيران لتقوية وتوسيع نفوذها في المنطقة على بعدين أساسيين أولهما تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الشرق الأوسط من أجل تعزيز وتقوية النفوذ الإيراني في العالم العربي ودعم حلفائها سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً ، ثانيهما نشر التشيع كعنصر مهم لتوليد القوى الناعمة الإيرانية بعد تصدير الثورة. إعتد التشيع على الطوائف الشيعية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط عن طريق دعم حلفائها في المنطقة من خلال دعم حركات المقاومة وحليفها السوري الحليف العربي الأكبر لها في المنطقة ويستهدف هذه البعد تكوين كيانات شيعية قوية في الدول العربية لمساندة السياسات الإيرانية في قضايا المنطقة من خلال دعمها لحزب الله اللبناني الذي بات اليوم الركن الأساسي في التشكيلة السياسية اللبنانية وذراعاً شيعياً قوياً في منطقة الشرق الأوسط ، هذا ما عملت عليه إيران لتعزيز نفوذها وكذلك حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين التي تدعمها إيران دعماً سياسياً ولوجستياً كبيراً بالإضافة إلى دعمها للحوثيين في اليمن .

إتبعته إيران مجموعة من الإستراتيجيات والإجراءات منها تعزيز العلاقات السياسية والإقتصادية مع الدول وبدأت إيران تفرض سيطرتها على هذه الدول مع وصول الإصلاحى الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمی للسلطة عام ١٩٩٧م بالإنفتاح والتعاون مع الدول العربية والإسلامية على عكس ما كانت عليه في عهد الشاه وإختلفت مع وصول محمود أحمدى نجاد إلى السلطة عام ٢٠٠٥م ،

تميزت السياسة الخارجية لإيران بالتوتر والصراع مع الغرب ومع بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة والسعودية خاصة مع إصرار الرئيس الإيراني نجاد مواصلة وإدارة الملف النووي .



سعت إيران في المنطقة إلى لعب دور قيادي يفرض هيمنتها وفقاً لوضع الرئيس الإيراني حسن روحاني لنظرية أم القوى الإيرانية ، التي تعتبر من أهم النظريات الإيرانية وأهم ما جاء في هذه النظرية أن إيران تعتبر مركز القيادة الإسلامية في العالم ، ولي الفقيه الإيراني يقوم بالإشراف على كل العالم الإسلامي ، تمثلت أهم أهداف الإستراتيجية الإيرانية في نظرية أم القوى تجاوز إيران مشاكلها الداخلية والتوجه نحو دول الجوار الجغرافي ، في محاولة من نظام الفقيه لشغل الشعب بمنازعات خارجية ، هذا المشروع يغطي بعباءة التشيع فيخدم كلاً من الجانب السياسي والديني.

تعدت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط حدود الإهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في مناطق عديدة عربية وإسلامية.

تفعيل إيران دورها في المنطقة إعتد على محاور عدة منها التدخل الإقليمي غير المعلن في أمن وإستقرار الدول الخليجية خاصة التي تتواجد فيها القوات الأمريكية ، بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية أهمها عرقلة المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ، يتمثل الجانب الثاني في توسع برنامجها النووي والعمل على تطوير قوتها العسكرية لكي تفرض حالة من توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، يتمثل الجانب الثالث بالإنفتاح السياسي والإقتصادي لإيران على الدول الخليجية بغرض دعم المكانة السياسية والإقليمية من خلال بناء علاقات إقليمية واسعة مما يعطيها مرونة في تحركاتها ويبعدها عن العزلة الدولية والإقليمية .

زوجت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية بين القضايا المراد تحقيقها والأدوات الموظفة في هذا الإطار لتحقيق الأمن القومي وظفت القوة الصلبة ، لتحقيق التنمية والإنفتاح الإقتصادي وظفت الدبلوماسية الإقتصادية والعلاقات التجارية ، لتحقيق التأثير الثقافي والحضاري وظفت مفردات قوتها الناعمة ، في مسألة الملف النووي إستخدمت دبلوماسية التفاوض ودبلوماسية المؤتمرات بالإضافة إلى ماتقدم تتبع الدولة إستراتيجية معينة حيال قضايا بذاتها ، فالإستراتيجية الإيرانية حيال السعودية فيما يتعلق بقضية البحرين ، ليس لها نفس الطابع عندما يتعلق الأمر بالعراق ، ففي الأولى هناك طابع صراعي أما في الثاني فهناك طابع صراعي أقل حدة.

تنظر إيران إلى إثيوبيا كدولة ذات علاقات قديمة معها وكشريك إقتصادي محتمل، كما ترى إثيوبيا أن إيران لا تمثل خطراً بالنسبة لأمنها القومي، بإستثناء بعض المشكلات التي يمكن أن



تنجم عن الدعم الإيراني لبعض الجماعات الإسلامية، تطورت العلاقات بين الطرفين في الوقت الراهن، إنعكس ذلك في توافق سياساتهما (الرسمية) في كثير من القضايا الدولية، في مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية البرنامج النووي الإيراني، حيث أعلنت إثيوبيا في مناسبات عديدة تأييدها لحق إيران في إمتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية.

تستغل إيران المزج والتنوع في استخدام العديد من الآليات السياسية، الإقتصادية، الإستخبارية، العسكرية، العقائدية، لتحقيق مصالح وأهداف أمنها القومي، مع إرتباط ذلك بأسبقيات وأهمية هذه المصالح والأهداف وطبيعة البيئة الدولية والإقليمية المحيطة، تتعامل إيران مع دول منطقة الخليج العربي بالمزج بين السياستين العسكرية والنفطية والدور العقائدي، بينما تمزج بين السياستين الخارجية والعسكرية عند تعاملها مع دول منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، في حين أنها تعتمد السياسة الإعلامية وأجهزة الإستخبارات لمواجهة تهديدات الأمن الداخلي، مع عدم إغفالها لباقي الآليات والوسائل الأخرى وعلى ذلك يتم تقسيم المبحث إلى النقاط التالية:

١- محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

٢- أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

٣- أدوات السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق الأهداف.

٤- التوجهات الإيرانية وتأثيرها على القضايا المحورية بالشرق الأوسط.

٥- إعادة صياغة السياسة الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

أولاً: محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

لا تختلف الجمهورية الإسلامية الإيرانية كثيراً عن الدول الأخرى بشأن إتباعها لسياسة خارجية تضمن لها تحقيق مصالح أمنها القومي، إلا أنها تتفرد في تعاملها الخارجي عن أي دولة أخرى بوجود تناقضات عدة، أهمها سعيها إلى حماية إستقلالها الذي يتسم بحساسية خاصة مع المطالبة بالتعامل بالمثل وتقدير تاريخها الحضارى وإحترام شؤونها الداخلية، في حين أن سلوكها الخارجى لتحقيق هذه المصالح يعبر عن إستعلائها وتمسكها بأيديولوجية دينية مذهبية، وإصرارها على التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى من خلال دعمها للأقليات الشيعية فى هذه الدول والحركات والتنظيمات الإسلامية المعارضة، فى الوقت نفسه تحمل سياسة عداء ضد بعض القوى



الإقليمية والدولية التي كان لها علاقات وثيقة بشاه إيران ، وتمارس سياسة الهيمنة وفرض الأمر الواقع عندما تحين الفرصة وفيما يلي أبرز محددات السياسة الإيرانية كالتالي:

١-المحدد المكاني (الجيوإستراتيجي):

الكتلة الحيوية:

أ- الأرض:

(1) تقع إيران غرب آسيا بين دائرتي عرض ٢٩ ، ٤٠ شمالاً وخطى طول ٤٠ ، ٦٣ شرقاً تقريباً يحدها تركمانستان وأذربيجان من جهة الشمال ، تركيا والعراق من جهة الغرب ، أفغانستان وباكستان من جهة الشرق ، الخليج العربي من جهة الجنوب حيث تطل عليه إيران بجهة بحرية طولها ١٦٦٠ كم تقريباً وجهة بحرية أخرى شمالاً على بحر قزوين طولها ٨٠٠ كم.

(2) تبلغ مساحة إيران الإجمالية حوالي ١.١٦٤.٨٠٠ كم مربع، ويغلب عليها الطابع الصحراوي وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي ١٢.٧٪ ، تقسم إيران إدارياً إلى (٢٥) محافظة يتبع كل منها عدد من المدن الهامة.

إكتسبت إيران بحكم معطيات موقعها الجغرافي ثقلاً إستراتيجياً حيث تعتبر إمتداداً طبيعياً للمنطقة العربية من إتجاه الشرق وإشرافها على الخليج العربي وبحر قزوين المصدرين الرئيسيين للنفط بالمنطقة ، تحكمها في مضيق " هرمز " ذو الأهمية الإستراتيجية لحركة تدفق بترول الخليج للأسواق العالمية ، تشكل ممراً برياً لروسيا الإتحادية إلى المياة الدافئة في الخليج العربي والمحيط الهندي وعلى جانب آخر تشكل أحد أهم دول النطاق الداخلي لتطويق روسيا الإتحادية من إتجاه الجنوب وذلك وفقاً للمنظور الغربي ، تعد الممر البري الرئيسي وكذا معبر جوى بين باكستان وشبه القارة الهندية بوجه عام وبين أوروبا وباقي منطقة الشرق الأوسط.

تتسم طبوغرافية إيران بطبيعة خاصة تحقق لها مزايا أمنية متعددة حيث يتواجد على حدودها الخارجية من جميع الجهات سلاسل من الجبال شاهقة الإرتفاع تشكل موانع طبيعية يصعب إجتيازها إلى قلب الدولة إلا من خلال ممرات جبلية يسهل السيطرة عليها في حين يتواجد في المنتصف هضبة محدودة الإرتفاع وبما يشكل صحناً طبوغرافياً يحقق مزايا عديدة للقوات المدافعة يتباين المناخ في إيران طبقاً لتباين طبيعة الإقليم ويتميز بوجه عام بالقارية الشديدة حيث الحرارة



المرتفعة صيفاً والبرودة الشديدة شتاءً ، تكثر الأمطار في أقصى الشمال والغرب وتقل تدريجياً كلما إتجهنا جنوباً ، يحقق هذا التباين في المناخ التنوع في الإنتاج الزراعي وتوفر المراعى كما يوفر لها مناطق جذب سياحي خاصة بالمناطق الشمالية.

٢-المحدد السياسي:

جعلت السياسة الإيرانية مبدأ تصدير الثورة هدفاً حيويًا ومصيريًا سواء على البعد العقائدى أو البعد المتعلق بمصلحة النظام ، ووضعت له إستراتيجية خاصة وسياسات تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقات لتنفيذها ، بالتالى أصبح تصدير الثورة وسيلة وغاية لكسب المناصرين لإيران ومواجهة التحديات الخارجية وإضفاء الشرعية عليها ، حال نجاح إيران فى الطريق الذى إختارته لنفسها لحل مشاكلها الإقتصادية والسياسية ، سوف يعتبر ذلك نجاحًا عظيمًا للإسلام السياسى أما إذا واجهت بعض المشاكل والأزمات فإن ذلك سيؤثر على الإسلام السياسى على الأقل.

يفسر هذا الامر علاقة إيران الإستراتيجية مع حركة المقاومة الاسلامية حماس فى فلسطين التى تختلف مذهبياً معها ، حيث أن هذه العلاقة تكتسب طابعاً تسويقياً عند الجانب الإيرانى الذى يحاول من خلالها النفاذ إلى مشاعر ووجدان الشعوب العربية والإسلامية ، ذلك لما تمثله القضية الفلسطينية من أهمية عند الشعوب الإسلامية.

تتقاطع السياسة الخارجية الإيرانية فى أكثر من مكان ، ويؤكد ذلك دعوة الرئيس الإيرانى السابق "محمد خاتمي" إلى إقامة مشروع "الشرق الأوسط الإسلامى الكبير" القائم على الديمقراطية والتطور والتنمية وإحترام كرامة شعوب المنطقة التى تريد أن تكون بلدانها مستقلة وديمقراطية وتسودها القيم الدينية التى تناسب العصر، مشيراً إلى أن شعوب الشرق الأوسط عانت من حكومات مستبدة تابعة للغرب ، ومن حركات متطرفة تريد أن تفرض التخلف والفتن بإسم الإسلام ، فحينما إندلعت أحداث "الثورات العربية" نهاية عام ٢٠١٠، وصفتها إيران بأنها إمتداد للثورة الإيرانية وصحة إسلامية فى المنطقة ، وذلك فى محاولة لتوظيفها للترويج لنموذجها الثورى ، بل إنها سعت جاهدة إلى تحريض الجماعات الشيعية الموالية لها فى مملكة البحرين على الثورة ضد النظام ، وإندفعت إيران إلى الحديث عن ظهورشرق أوسط جديد فى المنطقة على أنقاض الأنظمة التى سقطت وإستدعت فى هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامى والذى تبنته فى



مواجهة المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية عقب إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وأطلقت عليه "الشرق الأوسط الجديد"

السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على أساس رفض أى نوع من أنواع التسلط والخضوع، والحفاظ على الإستقلال التام لوحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق المسلمين كافة ، وعدم الإنحياز للقوى المتسلطة وتؤكد على منع إبرام أية معاهدة تفضى إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الإقتصادية، وتشديدها على التحرر الإقتصادى من خلال منع الأجانب من تأسيس شركات أو مؤسسات فى قطاع التجارة والصناعة ، منع إقامة قواعد عسكرية أجنبية ولو كان هدفها للأغراض السلمية حيث ترى السياسة الإيرانية أن نظام العولمة هو عملية تمزيق وبعثرة وتهميش دول وشعوب المنطقة وإدخالها فى شرك هيمنة سياسية وعلمية وتطبيق مبدأ الأمن مقابل السلام كبديل عن الأرض وأن رفض إيران بأن تكون الولايات المتحدة شرطى متسلط فى الدفاع عن الحرية والإفتتاح وإقتصاد السوق من طرف وتقوم بتعزيز الصراعات وخلق الأزمات الإقليمية لصالح عناصر محدودة فى برنامج العولمة وهو ما يتعارض مع الأصول الفكرية للثورة الإيرانية.

الفلسفة العامة التى تقوم عليها السياسة الخارجية هى تقسيم العالم إلى قسمين

(المستكبرين والمستضعفين)) (، من ثم لا يتوقف دور الدولة الإسلامية عند حماية المستضعفين أو الإقليم الإسلامى فحسب ، وإنما يشمل الإسهام فى توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة العالمية فى الدول الإسلامية أو غيرها مع إعطاء أولوية خاصة للمحيط الإسلامى للوقوف ضد المستكبرين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ،

تتمسك إيران بمبدأ " الدبلوماسية يجب أن تتحدث بنعومة دائماً بينما تحمل عصا كبيرة.)"

٣- المحدد الإقتصادى:

تتيح الإمكانيات النفطية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (المركز الثالث على مستوى العالم فى الإحتياطى النفطى بعد فنزويلا والسعودية ، المركز الثانى فى الغاز الطبيعى بعد روسيا) الفرصة فى إستخدام ثروتها من الطاقة فى تحقيق أمنها القومى ومصالحها وأهدافها من خلال سياسة نفطية ثلاثية الأبعاد ، فهى تعتمد على ثروتها من النفط والغاز فى التقارب مع الدول وإقامة



علاقات إستراتيجية معها أو من خلال إغراء الدول وإستمالتها بتوفير إحتياجاتهم من النفط أو الغاز شرط مساعدتها فى تحقيق مصالحها الحيوية الأمنية أو بالتهديد بقطع الإمدادات النفطية أو الغاز الطبيعي عن بعض الدول أو خفض الإنتاج كورقة ضغط لتحقيق أهدافها مثلما حدث فى أكتوبر ١٩٧٣ وهو أمر يُطلق عليه أحياناً "دبلوماسية النفط".

تستند إيران فى إستراتيجيتها على إستخدام إمكاناتها الإقتصادية فى تمويل القوى المرتبطة بها سياسياً وأيديولوجياً أو حتى عملاتها فى المنطقة العربية ، لتحقيق طموحاتها وإعادة ترتيب النظم السياسية.

إستخدمت إيران النفط فى الحوار السياسى والإعلامى الخارجى خاصة الدائر حول القضية الفلسطينية تدعيماً لوجودها الفعّال فى المنطقة ، ولكسب التأييد السياسى من الشعوب العربية طالبت إيران الدول العربية والإسلامية بقطع النفط عن إسرائيل والدول التي لها علاقات مع النظام الصهيونى لمدة شهر واحد كدعم للشعب الفلسطينى مما تسبب فى إحراج الدول العربية النفطية ، داخلياً إستفادت من دخل النفط كقوة محرّكة لكثير من الوحدات الإنتاجية والبنية التحتية والتوسع فى الصناعة ، فضلاً عن زيادة إنتاج الغاز وإستهلاكه فى المشروعات والخدمات العامة، وقد أسهم إرتفاع أسعار النفط فى دعم السياسة الإيرانية.

إستخدمت إيران النفط لتنفيذ إستراتيجية سياسية خاصة بها فى المنطقة العربية مثل إتفاقاتها النفطية مع كل من سوريا ولبنان ، فضلاً عن ذلك إستخدمت النفط لتوثيق سياستها الخارجية تجاه الدول المختلفة مثل إتفاقها النفطى مع تركيا و الهند ، بل عملت على تحقيق المصالحة مع بعض الدول التى توترت علاقاتها معها من خلال النفط مثل إتفاقها النفطى مع باكستان وأرمينيا، وما يعكسه ذلك من مصالح الأمن القومى الإيرانى.

خطت إيران خطوات واسعة فى مجال إستخدام النفط لإصلاح سياستها الخارجية ودعم هذه السياسة حيث كانت تحرص دائماً على الضغط سلباً وإيجاباً بسلاح النفط للخروج من عزلتها السياسية ، مع كسر الحصار الإقتصادى الأمريكى عليها من خلال دفع الشركات العالمية ومن بينها الشركات الأمريكية إلى الإستثمار فى قطاع الطاقة الإيرانية ، إضافة إلى التلويح بسلاح النفط فى وجه من يقفون ضد مساعيها النووية () ومن جانب غير مباشر نجد أن مبيعات النفط توفر



لإيران عملة صعبة تستطيع من خلالها شراء التقنيات العسكرية وأنظمة التسليح المتطورة ، ولتحقيق مكاسب سياسية مثل إتفاقها النفطى مع روسيا الذى جعل لها حليفاً سياسياً قوياً خاصة بعد الغزو الروسى لأوكرانيا ، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فى حلف الناتو اليوم لإحداث صدع فى التحالف الإستراتيجى بين الروس والإيرانيين ، عبر تقديم إجراءات إقتصادية وجيوسياسية لطهران ، تضمن لها وفرة مالية والمزيد من إطلاق يدها فى الشرق الأوسط بهدف سحبها تدريجياً للمحور الغربى ومن ثم تجريد موسكو من أحد أعمدتها الأساسية فى الشرق الأوسط للحد من نفوذها وإعادة ترتيب مراكز القوى الإقليمية بشكل يعطل المصالح الروسية.

٤- المحدد الأمنى والعسكرى:

تعتبر التوجهات الإيرانية لإملاك قدرات عسكرية متميزة هى توجهات تاريخية تحاول من خلالها إيران تأكيد قدرتها الذاتية وتحقيق تفوق فى التوازن الإستراتيجى على المستوى الإقليمى قامت إيران ببناء عقيدتها العسكرية بما يتواءم مع هذا التوجه وتحدد أهم مرتكزات العقيدة العسكرية الإيرانية من المنظور الجيوبوليتيكي فى الآتى:

أ-إعتبار إيران قوة إقليمية مؤثرة لها مصالح فى المنطقة التى يجب أن تحافظ عليها إلى جانب أنها دولة ثورية تسعى لتحقيق مبادئ وأهداف الثورة الإسلامية و تسعى إلى نشر ثورتها على المستوى الإقليمى.

ب-إملاك قدرات ذاتية تمكنها من مواجهة الحصار المفروض عليها من النظام العالمى وإتخاذ الإحتياطات الأمنية لمواجهة التواجد العسكرى الأجنبى الكثيف بالمنطقة.

ج-إملاك أسلحة الردع المناسبة ، حيث ترى إيران أن وجود إسرائيل بالمنطقة يشكل خطراً إستراتيجياً وأن إقامة سلام معها ضد مبادئ الثورة.

د-تسخير إمكانيات القدرة البشرية فى إنشاء جيش ضخم يمكنه تحقيق الأهداف الثورية الإيرانية طبقاً لتوجيه الإمام الخومينى ببناء جيش العشرين مليون.

هـ- إملاك القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتى من الأسلحة المتقدمة بأنواعها وإستخداماتها المختلفة من خلال بناء قاعدة عسكرية ضخمة.



و-إستثمار القوى المضافة التي تتمثل في بناء التحالفات مع (سوريا - حزب الله - حماس - الحوثيين) وذلك لتحقيق فكرة حماية النظام والدولة ودورها داخل الإقليم.
تمتلك إيران قدرات عسكرية متفوقة بالمجالين التقليدي وفوق التقليدي لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الأخرى خاصة النووية [إسرائيل - باكستان - الهند] من ناحية وإمتلاك قدرات ردع في مواجهة تهديدات التواجد العسكرى الأمريكى والغربى بالمنطقة من ناحية أخرى مع الإعتماد على الذات بشكل أساسى فى هذا المجال.

٥-المحدد الدينى:

يعتق حوالى ٩٨٪ من الشعب الإيرانى الدين الإسلامى ، والمذهب الشيعى الجعفرى أو الإثنى عشرى هو المذهب الرسمى لإيران منذ عهد الدولة الصفوية فى القرن الخامس عشر الميلادى.

يعتبر الخليط الدينى أقل تعقيداً فى إيران مقارنة بالتركيبية العرقية واللغوية فبقدر ما ساهمت الفروق العرقية واللغوية فى إفتقاد التركيبة السكانية للتجانس ، فإن الشعب الإيرانى ينفرد بخاصية هامة وهى كونه مسلماً شيعياً الأمر الذى يتم توظيفه من جانب النظام الإيرانى ليس لتحقيق أهدافه على الساحة الداخلية فقط ولكن كأداة لدعم أهدافه الخارجية من خلال علاقاته بالأقليات الشيعية بمنطقة الخليج العربى.

ثانياً : أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

بالرغم من محاولة إيران إخفاء نواياها السابق إعلانها حول أهدافها فى الشرق الأوسط إلا إنه هناك العديد من الأهداف السياسية والإقتصادية والعسكرية والعقائدية والعرقية يتم إيجازها فيما يلى:

١-الأهداف والمصالح السياسية الإيرانية :

أ-المحافظة على دورها القيادى فى المنطقة وإستمرار هيمنتها وتأكيد دورها كقوة إقليمية كبرى بالمنطقة.

ب-إتباع سياسة تهدف إلى تقليص الدور الأمريكى والأجنبى المتغلغل فى كافة القضايا الشرق أوسطية.



ج- القيام بدور إقليمي يتمحور حول السيطرة والهيمنة على المناطق ذات مركز الثقل في منطقة الشرق الأوسط و إمتدادها في منطقة وسط وجنوب آسيا.

د- طرح إيران أمام القوى العظمى والقوى الكبرى كشرط لضمان أمن مصادر الطاقة.

هـ- القدرة على مجابهة الضغوط التي قد تتعرض لها من الغرب حيال تطلعها لحيازة أسلحة نووية وتعزيز موقعها السياسي دولياً وفي منظمات الأمم المتحدة.

٢- الأهداف العسكرية والأمنية الإيرانية:

أ- إنتهاز فرص ضعف القوى العربية الموجهة لها ومحاولة فرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط مستخدمة في ذلك القوة العسكرية.

ب- نشر الفكر والمذهب الشيعي والتلويح بإستخدام القوة.

ج - إبراز قوتها وسيطرتها على المنطقة أمام القوى الدولية للإحتفاظ بمركزها وأهميتها الإستراتيجية ووزنها الدولي وإنهاء مُطالبتها بالإنسحاب من الجزر الإماراتية المحتلة.

د- ملئ الفراغ الموجود في بعض الدول الشرق أوسطية (العراق - سوريا - لبنان - اليمن) بدلاً من قيام آخرين من خارج الإقليم والسيطرة علي أمن البحر الأحمر.

٣- الأهداف والمصالح الإقتصادية الإيرانية:

أ- كسب مناطق جديدة غنية بالنفط لزيادة قوتها الإقتصادية في سوق النفط.

ب- فتح مجالات العمل أمام العمالة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط.

ج - جذب رؤوس الأموال الخليجية وإستثمارها في إيران ، وجعل منطقة الشرق الأوسط سوقاً لتصريف المنتجات الإيرانية.

د- السيطرة على مضيق باب المنذب للتحكم في طرق التجارة العالمية من المحيط الهندي وإلى المحيط الأطلنطي .

٤- الأهداف والمصالح الإجتماعية الإيرانية:

الأهداف العقائدية الإيرانية:



العمل على نشر الفكر الشيعي مع تأمين وحماية ودعم الجماعات الشيعية المنتشرة في بعض الدول العربية ، إستخدام الجماعات الشيعية المنتشرة في دول الخليج كوسيلة لتصدير الثورة الإسلامية في إيران إلى هذه الدول ، والترويج بأن الثورات العربية إمتداد للثورة الإيرانية. نشرالثقافة الفارسية على حساب الثقافة العربية مع إستمرار دعم وتفعيل أدوارالأحزاب والمنظمات التي تتعاون معها مثل حزب الله ومنظمة حماس.

الأهداف العربية الإيرانية:

إلغاء النزعة القومية العربية وتكريس النزعة الفارسية ، السعى لإحداث الإضطرابات وتصدير العنف إلى بعض دول الشرق الأوسط ذات الثقل في محاولة لنشر وتصدير التطرف الشيعي.

ثالثاً : أدوات السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق الأهداف:

١- الأدوات الدبلوماسية:

قرار الإنسحاب الأمريكي من العراق لم يكن بعيداً من التفاهم مع النظام الإيراني، الذي إستطاع حتى ذلك الوقت تثبيت وجوده ونفوذه على الساحة العراقية عبر حلفائه العراقيين المشاركين في العملية السياسية، ما سمح له بلعب دور مؤثر في صياغة الإنفاق الإستراتيجي الذي وقعته الولايات المتحدة مع الدولة العراقية.

في هذه المرحلة، كانت سوريا والنظام فيها بما يمثله من حديقة خلفية للنظام في طهران، تدخل في دائرة الفوضى العسكرية والأمنية، التي وضعت النظام ورئيسه بشار الأسد في دائرة الانهيار المتسارع ، ما دفع المرشد الأعلى ورأس النظام الإيراني إلى رفع مستوى التحدي الإستراتيجي، بإعتبار ما تشهده سوريا هو حرب ضد إيران، وأن الدفاع عن دمشق هو دفاع عن طهران، وأن خسارة محافظة الأهواز الإيرانية بما يمثله من أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية للنظام لن يكون تأثيرها السلبي في النظام كالتأثير الذي سينتج من خسارة سوريا وسقوطها، واصفاً الإنتفاضة السورية حينها بالمؤامرة التي تستهدف محور المقاومة، في وقت كان يصر ويؤكد توصيف ما شهدته تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين بأنه "نهضة إسلامية".

كان لا بد للنظام من أداة لتنفيذ سياسته المناهزة إلى جانب قيادات العواصم الداخلة في "محور المصالح الإيرانية"، ولم تكن هذه الأداة سوى "قوة القدس" في قوات الحرس الثوري بقيادة



قاسم سليمانى قبل إستهدافه بواسطة الولايات المتحدة ، ودورها فى قيادة العمليات الخارجية للنظام والمسئولة عن ترجمة الطموحات الإقليمية للنظام وتنظيم العلاقة مع أذرعها فى المنطقة.

خلال هذه المرحلة التى يمكن القول إنها مرحلة التأسيس الفعلى والترجمة العملية لسيطرة المؤسسة العسكرية "قوة القدس" على مفاتيح العمل الدبلوماسى للنظام الإيرانى، بعد محاولات متكررة ومستمرة من قبل مؤسسة الحرس لتحقيق هذا الهدف منذ بداية الثورة فى سياق مساعى هذه المؤسسة لتكريس سياسة "تثوير" العلاقات الخارجية ، وإستخدام الإدارة الدبلوماسية كأداة مساعدة فى توسيع دائرة ونفوذ الثورة الإسلامية عالمياً فى إطار تطبيق شعار "محاربة الإستكبار العالمى والدفاع عن المستضعفين"، كما نص الدستور فى مقدمته على "نصرة جميع المستضعفين على المستكبرين".

ما بين المثالية الأيديولوجية التى برزت فى بدايات الثورة وتأسيس نظامها الإسلامى، وبين تورط إيران فى الصراعات مع محيطها الإقليمى، تراجعت أهمية شعار "نصرة المستضعفين" مع الإبقاء عليه فى الجدل العقائدى لصالح سياسة الدفاع عن المصالح الإستراتيجية والجيوستراتيجية والجيواقتصادية لإيران، التى باتت تحدد شكل العلاقات وأبعادها التى تربطها مع المحيط الإقليمى والمجتمع الدولى.

هيمنة المؤسسة العسكرية وقوة القدس تحديداً على الإدارة الدبلوماسية تمت ترجمتها من خلال تحكم هذه القوة بتعيين السفراء والمندوبين الدبلوماسيين لإيران فى عديد من البعثات الدبلوماسية بالعواصم الدولية، خصوصاً العواصم التى تقع بنطاق دول غرب آسيا وتحديداً إقليم الشرق الأوسط.

عسكرة العلاقات الخارجية جاءت نتيجة قناعة النظام والمنظومة الحاكمة فى تحويل النظام السياسى إلى إدارة تابعة ومنفذة لتوجهات التحالف بين المرشد الأعلى والمؤسسة العسكرية العقائدية التى يمثلها حرس الثورة ، إنطلاقاً من الرؤية أو العقيدة التى يتبناها هذا التحالف بأنه فى معرض التهديد الدائم، وأن المرحلة وما شهدته دول الجوار من تحركات وانتفاضات شعبية تستهدف تقليم أظافر إيران وقطع أذرعها الإقليمية والخارجية تمهيداً لإستهداف النظام فى الداخل.



تعمقت قناعة إستهداف النظام لدى قيادته ومؤسسته العسكرية مع دخول أزمة البرنامج النووي فى مرحلة متقدمة من التوتر، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس السابق دونالد ترمب، الذى ذهب إلى تصعيد وتشديد الحصار على النظام الإيرانى بإستخدام سلاح العقوبات الإقتصادية وفرض العزلة السياسية والدبلوماسية على إيران بشكل واسع. هذا الصراع المفتوح بين طهران والولايات المتحدة رفع من مستوى إعتدال النظام الإيرانى على الدبلوماسية العسكرية فى مواجهة واشنطن والدول الإقليمية، فزاد من تورطه فى الأزمة السورية، إذ انتقل من مستوى تقديم الإستشارات إلى الإنغماس المباشر، والإستعانة بأذرعه فى الإقليم كحزب الله اللبنانى وبعض الفصائل العراقية كحركة النجباء وكتائب حزب الله العراقى، إضافة إلى فتح جبهة إستراتيجية على الساحة اليمنية بواسطة الحوثيين، بما تمثله من تهديد لأمن الممرات المائية الإستراتيجية.

٢- الأدوات الاقتصادية:

ارتبط الموقف الإقتصادى بإيران خلال الفترة الأخيرة إلى حد كبير بظروفها السياسية حيث ساهمت ظروف العقوبات الأمريكية والحظر الدولى عليها فى إبطاء معدلات التنمية الإقتصادية وتحجيم الطموحات الإيرانية لإمتلاك قاعدة للصناعات الثقيلة والمتنوعة، إعتدال الإقتصاد الإيرانى على عائدات قطاع البترول كمصدر رئيسى للدخل وذلك بوضع خطط متوسطة المدى تراوحت بين ٥ - ٨ سنوات إستهدفت توظيف عائدات قطاع النفط لتحقيق معدلات نمو سريعة وتتمثل أبرز مؤشرات الإقتصاد الإيرانى فى الآتى:

يقدر إحتياطى الناتج القومى الإيرانى عام ٢٠٢٢ بحوالى ٤٦٠ مليار دولار كما يبلغ نصيب الفرد طبقاً لمعامل القوة الشرائية (١٩٠٥٠) دولار فيما بلغ نسبة نمو الناتج المحلى حوالى ٦.٥٪ كما يبلغ الإحتياطى النقدى والذهب حوالى ٣٦.٥ مليار دولار.

يرتكز الإقتصاد الإيرانى على العديد من الركائز كالتالى:

أ- إحتياطى النفط والغاز الطبيعى:

يمثل إحتياطى النفط الإيرانى خلال عام ٢٠٢٢ ثالث أكبر إحتياطى عالمى بعد المملكة العربية السعودية وفنزويلا، ويصل حجم هذا الإحتياطى إلى (١٥٥.٦) مليار برميل بما يشكل



١٠.٤٪ من الإحتياطي العالمي ، تأتي كثاني أكبر إحتياطي من الغاز بين دول العالم بما يقدر بحوالي (٣٣.٥) تريليون متر مكعب بعد روسيا ، ويمثل حجم إحتياطي الغاز الطبيعي حوالي ٣٧٪ من إجمالي الإحتياطي العالمي.

ب- وجود قاعدة صناعية مناسبة:

تعتمد إيران على الكثير من الصناعات المتقدمة تكنولوجياً في مجال البترول والبتروكيماويات والصناعات التعدينية والصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي.

ج- توافر الأراضي الصالحة للزراعة:

تصل مساحتها إلى حوالي ٢٥.٦ مليون هكتار يزرع منها ما بين ٩-١٠ مليون هكتار ويشارك القطاع الزراعي بحوالي ٩.٨٪ من الناتج القومي لإيران.

د- تعتمد إيران على القدرة البشرية:

توفر إيران الكوادر الفنية والعلمية القادرة على إدارة الإقتصاد الوطني بمجالاته المختلفة ويُمثل تعاونها مع روسيا والصين وباكستان ودول آسيا الوسطى هدفاً في بناء مجالات إقتصادية عديدة تدعم الإقتصاد الإيراني وتكسر حلقة الحصار المفروضة عليه.

تمويل وتطوير الشركات الناشئة:

بدأ قطاع الشركات الناشئة في إيران جذب إنتباه المستثمرين الأجانب من أنحاء العالم في قطاع التكنولوجيا في ظل دعم البرنامج الحكومي للشركات المتوسطة والصغيرة مما سيجعل الشركات الإيرانية تستفيد من دخول تكنولوجيات جديدة في كثير من الصناعات العلمية.

٣- الأدوات العسكرية:

تعد إيران أحد القوى الرئيسية في معادلة القوى لمنطقة الشرق الأوسط إرتباطاً بما تحظى به من عوامل القوى الشاملة بدءاً بما يتميز بها موقعها الجغرافي ومروراً بمواردها البشرية وإمكاناتها الإقتصادية وديناميكية وفاعلية نظامها السياسي وتمكنها من تطوير قدرتها العسكرية في بعديها التقليدي وغير التقليدي.



القدرات والإمكانات:

تمتلك إيران قوات عسكرية كبيرة الحجم متوسطة الكفاءة تقدر بحوالي ٥٤٠ ألف فرد ، تعمل تحت قيادتين رئيسيتين [قيادة الحرس الثوري - قيادة القوات المسلحة النظامية] . يحظى الحرس الثوري بالإهتمام الرئيسى من جانب القيادة الإيرانية من حيث التسليح والتدريب والمزايا العينية لعناصره إرتباطاً بعامل الولاء والإنتماء للنظام ودورة فى تأمين أركان الحكم ، يشرف على الأنشطة الإيرانية فى مجال التطوير والتحديث للأسلحة الفوق تقليدية خاصة برامج الصواريخ أرض / أرض.

تعمل القوات البرية النظامية من خلال (٤) قيادة جيش ميدانى فى حين تشكل عناصر الحرس الثورى فى عدد (٣) فيلق ويتمركز القسم الأكبر من القوات البرية النظامية و الحرس الثورى فى إتجاه الجبهتين (الغربية - الشمالية) بإعتبارهما الإتجاه الرئيسى للتهديد فضلاً عن تواجد العاصمة طهران والمنشآت الرئيسية للبرنامج النووى والصاروخى ، تعتبر القوات البحرية أفضل الأفرع الرئيسية من حيث الكفاءة القتالية وتحظى بإهتمام رئيسى من جانب القيادة الإيرانية إرتباطاً بطول السواحل الإيرانية وإرتباطها بإتجاهات التهديد الرئيسية لإيران.

القدرات الإيرانية بمجال الأسلحة فوق التقليدية :

الصواريخ أرض / أرض:

تمتلك إيران برنامج متطور لإنتاج الصواريخ أرض / أرض بمديات مختلفة ، تستمر الجهود الإيرانية لتطوير برنامجها الصاروخى شهاب لإطالة المدى وضمان دقة الإصابة و إستعدادها لإنتاج الصاروخ شهاب (٤) بمدى يتجاوز ٢٥٠٠ كم.

الأسلحة الكيميائية:

إتجهت إيران للحصول على قدرات كيميائية خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضى بهدف سرعة إمتلاك قدرة ردع كأحد الخبرات المكتسبة خلال حربها مع العراق ، حقق البرنامج الكيميائى الإيرانى تطوراً سريعاً حيث أصبحت من أكثر البرامج تطوراً بالمنطقة إنتاج أنواع متعددة ومعقدة من الأسلحة الكيميائية ، إمتلاك بنية أساسية متطورة للإنتاج.

الأسلحة البيولوجية:



رغم بدء البرنامج البيولوجي الإيراني بالتوازي مع برنامجها الكيميائي خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي بالإستعانة بخبرات بعض الدول الغربية (ألمانيا , سويسرا) والشرقية (كوريا الشمالية) إلا أنها تمتلك قدرات محدودة في هذا المجال تقتصر على إمتلاك تكنولوجيا تصنيع الجمة الخبيثة و بعض الأسلحة الجرثومية والبيولوجية.

القدرات النووية:

تشير تقديرات كافة أجهزة المخابرات الغربية الى وصول البرنامج النووي الإيراني الى مرحلة متقدمة بإمتلاكها تكنولوجيا دورة الوقود النووي وبنية تحتية متطورة في هذا المجال فضلاً عن تصنيعها لأجهزة الطرد المركزية التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم بالجهود الذاتية وبما يجعلها على مشارف المرحلة الأخيرة على صعيد إمتلاك سلاح نووي رغم نفيها وجود أبعاد عسكرية لبرنامجها النووي والتأكيد على الطابع السلمى له.

إستثمار القوى المضافة التي تتمثل في بناء التحالفات مع (سوريا - حزب الله - حماس - الحوثيين) وذلك لتحقيق فكرة حماية النظام والدولة ودورها داخل الإقليم.

٤- الأدوات السياسية الداخلية:

رغم تعدد العرقيات داخل المجتمع الإيراني ووجود إختلافات حول الحريات (السياسية / التعبير عن الرأى / حقوق الإنسان) وأسلوب تقسيم الثروات إلا أن هناك توافق بين الشعب الإيراني وقيادته السياسية لتحقيق الأهداف والمصالح والغايات القومية لإيران.

التقليص من هجرة المواهب:

رغم أن إيران تعد من أكثر الدول إنفاقاً على التعليم ، حيث يخصص ٢٠٪ من الإنفاق الحكومى الإيراني على قطاع التعليم ، إلا أنها تعاني من أعلى معدلات هجرة للمواهب فى العالم حيث يهاجر حوالى ١٥٠ ألف متخصص سنويا ، شكل عودة الشباب الإيراني لوطنه أولويه قصوى لدى حكومة الرئيس حسن روحانى.

تحفيز ريادة الأعمال فى المجتمع الإيراني:

الإبتكار قد يكون متأسلاً فى المجتمع الإيراني إلا أن ريادة الأعمال ليست كذلك ، فالوظائف التقليدية مازالت أكثر تفضيلاً للشباب ، تتولى الحكومة الإيرانية تنظيم حملات توعية للتسويق فى



مجالات البحوث العلمية والتكنولوجية ودعم السياسات الرامية لخلق مناخ أفضل لريادة الأعمال بين الشباب.

الإصلاحات فى قطاع الإنترنت:

إيران هى موطن أكبر عدد من مستخدمى الهواتف المحمولة والإنترنت فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، لكنها الأقل استخداماً للتكنولوجيا الرقمية على مستوى العالم ، شهد هذا القطاع إصلاحاً جزئياً خلال عام ٢٠١٥ حيث أبطلت الحكومة القرارات التى تحد من سرعة الإنترنت وأصدرت رخصاً بسرعة ٣ G ، ٤ G لشركتى المحمول الرئيسيتين فى إيران ، تعمل الحكومة على إتباع مزيد من الإصلاحات فى هذا القطاع.

٥- الأدوات الإستخباراتية:

أجهزة الأمن والإستخبارات فى أى دولة دور مهم فى صيانة الأمن القومى ، من الناحيتين الإيجابية والسلبية فهى من جانب تدعم متطلبات الأمن بتوفير الحماية له بالكشف المبكر عن مصادر التهديد وتقييمها وكذلك بمكافحة التجسس وعمليات الإستخبارات المعادية ، تتحرك المخابرات الإيرانية بين الجاليات الأجنبية داخل الولايات المتحدة الأمريكية لتجنيد العملاء خاصة الجاليات اللبنانية والعراقية والهندية والباكستانية وغيرها من أبناء الخليج العربى الشيعة من طلاب البعثات الدراسية والسياح وغيرهم قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عندما كانوا يتحركون بعيداً عن الأنظار والشكوك ، والمهاجرون من الدول العربية والإسلامية الذين تحولوا من المذهب السنى الى الشيعى تحت تأثير غسل المخ أو إغراءات المال ، إضافة إلى بقية أبناء الجاليات المسلمة بنسب متفاوتة ، بالنسبة للرعايا الإيرانيين ، فالمخابرات الإيرانية من الطبيعى ألا تعتمد عليهم كثيراً، لأنها تعتقد أنهم يخضعون لمراقبة الأجهزة الأمنية فى الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا فهى تفضل الإستعانة بالعملاء الذين لا تتوجه اليهم الأنظار، من السهل حصول المخابرات الإيرانية على العملاء من الشيعة فى كل مكان من العالم بسبب الولاء الطائفى لها ، فالعمل الشيعى عندما ينخرط فى العمل لصالح إيران يعتقد أنه يقوم بالجهاد فى سبيل الله والدفاع عن الإسلام والتشيع ، لهذا تجد الكثير من عملاء إيران يعملون لديها مجاناً طلباً للأجر والثواب من الله.

٦- الأدوات الرمزية:



القوة الثقافية والإعلامية.

تغيير إسم وزارة " الإعلام والسياحة " بعد قيام الثورة الإسلامية بثلاثة شهور إلى وزارة "الإرشاد القومي " ثم فيما بعد إلى " وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية " وهو ما يشير إلى تركيزها على الثقافة الإسلامية وتوجيه الرأي العام وفق قيم هذه الثقافة من وجهة نظر القائمين عليها وينص الدستور الإيراني على تأمين حرية النشر والإعلام وفقاً للمعايير الإسلامية ومصالح الدولة الحيوية ، ويقوم المرشد الأعلى بتعيين رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ، يتبنى النظام السياسى الإيراني إستراتيجية واضحة المعالم يسعى من خلالها للتوسُّع وتعزيز نفوذه ونشر أيديولوجيته خارج حدوده.

الدول العربية والإسلامية هي المستهدف الأول لهذه الإستراتيجية ، لتحقيق هذه الغاية يعمد النظام إلى استخدام وسائل مختلفة ، حيث يرى النظام الإيراني أن الثقافة والإعلام أداة فعالة تمهِّد الطريق لتحقيق طموحاته عبر السعى لكسب قلوب وعقول أبناء شعوب الشرق الأوسط، لذا فإنه يستثمر مبالغ طائلة لتشغيل ماكينته الإعلامية فى الداخل والخارج ، هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية لها عدد (٢١) مكتباً إعلامياً فى بعض عواصم الدول العربية والإسلامية ، كما أن لديها (٣٠) قناة فضائية تبث برامجها على مدار الساعة ويومياً من خلال (١٢) قمرًا صناعيًا أجنبيًا ، إضافة إلى (١٣) محطة إذاعية تبث برامجها يومياً دون إنقطاع إلى أنحاء العالم كافة بمختلف اللغات (الإنجليزية ، الفرنسية ، العربية ، الروسية ، الإسبانية ، التركية ، الكردية ، الأردية) كذا برامج بلغات إفريقية () ، وسائل الإعلام الإيرانية تقوم بتقسيم رسائلها إلى مستويين ، الأول نحو الشعب الإيراني لإفهامه ضرورة السير فى طريق مواجهة "الشیطان الأكبر" وطرده من الخليج، ورسائل أخرى لطمأنة دول الجوار التى لا تخفى خوفها من وجود ذلك السلاح بين ثناياها، وإحتمالات استخدامه فى أى مواجهة أو حدوث التسرب النووى جراء أى ضربة مباشرة لمواقع المفاعلات القريبة جداً من مياه الخليج ، حيث إستند الخطاب التصعيدى لتفعيل حشد داخلى من أجل تحويل المواجهة إلى معركة قومية شاملة والمراهنة على إمتلاك الحق التاريخى والقومى فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

٧-الأدوات العلمية والتكنولوجية :



الدعم غير المسبوق من الحكومة الإيرانية يمكن أن يجعل من إيران القوة الأولى إقليمياً في مجال التطور العلمي والتكنولوجي في المستقبل القريب **كالاتي:**

رغم العقوبات المفروضة على إيران ، كان الإنفاق الحكومي على البحوث العلمية فعالاً في بناء القدرات الوطنية في مجالات النانو تكنولوجي وبحوث الخلايا الجذعية والهندسة الوراثية وبحوث الفضاء وعلوم الإلكترونيات وغيرها من المجالات ، حددت الحكومة الإيرانية التطور التكنولوجي كأحد أولوياتها بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢١ مع التخطيط لزيادة البحوث العلمية بنسبة ٤٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ لتبلغ ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي.

رابعاً : التوجهات الإيرانية وتأثيرها على القضايا المحورية بالشرق الأوسط :

التوجهات الإيرانية تجاه العراق :

بدأت العلاقات الإيرانية العراقية في التحسن بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ ومنذ ذلك الحين استطاعت إيران إمتلاك العديد من أدوات التأثير في الساحة العراقية خلال السنوات الماضية ولكنها اختلفت في تعاملها مع الأزمة السياسية التي تفاقمت في العراق منذ إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية في أكتوبر ٢٠٢١ ، والتي وضعت النفوذ الإيراني في إختبار نظراً لتراجع القوى السياسية التقليدية الحليفة لطهران وصعود قوى أخرى ، إذ نشبت مواجهات بين القوى السياسية الشيعية وتتمثل في التيار الصدري الذي بدأ يرفع شعارات مناهضة لإيران في إحتجاجاته ويصف نفسه بأنه ليس تابعاً للخارج ، وقوى الإطار التنسيقي المعروفة بعلاقتها الوثيقة مع طهران .

أوضح الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي موقف بلاده الرسمي من تطورات عملية تشكيل الحكومة العراقية عندما صرّح بأن "إيران تتطلع إلى إكتمال سير تشكيل الحكومة الجديدة في العراق بأسرع وقت ممكن" وعند تفاقم الأزمة وإقتحام محتجى التيار الصدري للمنطقة الخضراء في بغداد أكد الرئيس الإيراني أنه على جميع التيارات السياسية الرئيسية في العراق الإتفاق من خلال الحوار للتوصل إلى مخرج من الأزمة السياسية القائمة ، وهو بذلك يعنى ضرورة الحوار بين حلفاء طهران من القوى السياسية المتصارعة ، التيار الصدري والإطار التنسيقي بإعتبارهما الطرفين الأساسيين في الأزمة ودعى القوى والأحزاب السياسية في العراق إلى الإسراع بتشكيل الحكومة الجديد.



إعلان المرجع الديني كاظم الحائري * إعتزله ووجه أنصاره بإتباع المرشد الأعلى في إيران وعدّه مرجعاً لهم ، هذه الخطوة جاءت كتحرك إيراني لقطع الطريق أمام مقتدى الصدر وتوجيه أنصاره لإتباع ولاية الفقيه في إيران وعدم الخروج عن خط القوى السياسية الحليفة لطهران. تُمثل الأزمات السياسية في العراق تحدياً لإيران وإختباراً لقدرتها على المحافظة على دورها ونفوذها في الساحة العراقية ، فطهران التي إعتادت التأثير المباشر في مجريات العملية السياسية وتشكيل الحكومات السابقة في هذا البلد وجدت نفسها أمام أزمة بين القوى السياسية التي ترى فيها حلفاءً تقليديين لها ، لا يُعد وقوف إيران مُقيدة أمام تراجع نفوذها في العراق وخسارة حلفائها لمكانتهم السياسية أمراً هيناً بالنسبة لصناع القرار والتيار المحافظ في طهران، حيث تتحكم كل هذه التعقيدات في تعاملهم مع الأزمة العراقية حالياً ومستقبلاً.

التوجهات الإيرانية تجاه سوريا:

تمثل العلاقات الثنائية بين إيران وسوريا تحالفاً إستراتيجياً رغم الإختلاف الأيديولوجي بين الأيديولوجيا القومية العربية التي يتبناها حزب البعث العلماني الحاكم في سوريا والسياسة الإسلامية التي تتبناها إيران ، عادة ما تسمى سوريا "بالحليف المقرب" لإيران ، حيث أقامت إيران وسوريا حلفاً إستراتيجياً منذ الحرب الإيرانية العراقية ، عندما إنحازت سوريا إلى جانب إيران ضد جارتها العراق .

خشت إيران من فقدان الحليف السوري فهذا الحليف الوثيق قد يفقد إيران الكثير من الأوراق الأساسية التي تمتلكها في المنطقة حال خسارتها له ، فهي بحاجة إليه لأنه يشكل لها ممراً أساسياً نحو منطقة الشرق الأوسط خاصة نحو لبنان وفلسطين ودول الخليج العربي ، فقدان إيران لهذه البوابة المصيرية يعنى محاصرة إيران تماماً بين أعدائها وفقدان دورها كقوة إقليمية في المنطقة وتسعى إيران لبسط نفوذها وتحقيق مصالحها الحيوية من خلال الحفاظ على إستقرارها الداخلي بمعناه السلطوي والحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية ، قامت إيران بجهد موسع ومكثف ومتكامل بالتعاون مع روسيا للحفاظ على بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة أثناء الحرب الأهلية السورية بهدف لعب دور إقليمي يؤهلها لتكون دولة بارزة إقليمياً ودولياً من خلال طرحها



مبادرة للحل السياسى فى سوريا سميت مبادرة النقاط الأربعة التى وضعها وزير الخارجية الإيرانى جواد ظريف فى إبريل ٢٠١٣ م كحل للأزمة السورية.

التوجهات الإيرانية تجاه لبنان :

بدأت العلاقات الرسمية بين الدولتين فى عهد الرئيس اللبنانى الراحل كميل عام ١٩٥٢ و التى ترافقت مع إنشاء حلف بغداد الذى كانت إيران جزءاً منه والذى أريد له أن يكون قوة فى وجه إمتداد نفوذ الرئيس جمال عبد الناصر ، عندما إندلعت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لم يكن كثير من الشيعة فى لبنان متحمسين لهذه الثورة ، والسبب أن الإمام الخومينى بعد إنتصاره فى إيران كان يركز على العلاقة مع الفلسطينيين فى لبنان وتحديدا حركة (فتح) ورئيسها ياسر عرفات ، بإندلاع الحرب الإيرانية - العراقية بدأت إيران فى خلق دوائر شيعية لبنانية توليها إهتماماً أكبر، وبدأت تتقارب مع شخصيات شيعية مثل السيد محمد فضل الله والشيخ محمد مهدى شمس الدين إلى أن حدث الاجتياح الإسرائيلى للبنان فى صيف العام ١٩٨٢، عندها دخلت إيران بقوة أكبر وعبر الحرس الثورى إلى البقاع اللبنانى لمواجهة هذا الإجتياح ، وبعدها بدأت بتأسيس وإعداد قواتها الخاصة التى سميت (حزب الله) الذى وإن كان مكوناً من أشخاص لبنانيين لكن سياسته وآراءه وتوجهاته وتمويله كلها إيرانية وعبر الحرس الثورى الذى ظل مائتاً فى لبنان عسكرياً حتى بداية التسعينات حيث خرج بعدها عسكرياً وبقي سياسياً.

تحول حزب الله لأهم ذراع عسكري لإيران فى الخارج ، وتم توظيفه فى صراعاتها بالمنطقة ، والإستفادة من خبرة عناصر الحزب فى عمليات الإغتيالات والتفجيرات من أجل توجيه رسائل للمجتمع الدولى والتخلص من أعدائها ومعارضيتها ، كما تستعين بالحزب فى تهديد أمن وإستقرار العديد من دول المنطقة ، ثبت ضلوع الحزب فى عمليات تخريب فى عدد من دول الخليج كالبحرين والكويت ، كما إلقى القبض على خلايا تابعة للحزب فى عدد من الدول العربية لكن دور الحزب الأكبر ظهر فى الصراع اليمنى الحالى ، ودعمه المطلق لمليشيا الحوثى الأمر الذى أزال الستار عن وجهه الطائفى البغيض ، ولعل هذا يفسر إدراج دول الخليج لحزب الله ضمن المنظمات الإرهابية.

التوجهات الإيرانية تجاه اليمن :



الحوثيون هم النسخة المتطرفة لطائفة الزيدية اليمنية وأقرب من الناحية العقائدية للمذهب الشيعي ، وبذلك إقتربوا أكثر من الإمامية الجعفرية الإثني عشرية وهو على نفس منهج الخوميني في إقامة ولاية الفقيه ويرفضون الإرتباط بأهل السنة ، وجدت إيران في هذه الفئة الإنفصالية والأقرب إلى عقيدتها الشيعية فرصة لتدعيمها لإثارة القلاقل في اليمن والتي تعاني من مشكلات سياسية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية لتتمكن من فرض نفوذها على اليمن، من خلال النفوذ والوجود الإيراني في اليمن خاصة في شماله يمكن تطوير السعودية وتهديدها في منطقتها الجنوبية بمحافظات جيزان ونجران والسيطرة على مضيق باب المندب.

الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى

وأبوموسى):

كان هدف الإحتلال الإيراني للجزر الثلاثة الإماراتية (طنب الكبرى - طناب الصغرى - أبوموسى) في ١٩ نوفمبر عام ١٩٧١م إبقاء السيطرة على ممر مضيق هرمز الإستراتيجي والحيوي لأنه أحد الركائز الأساسية لتحقيق إستراتيجية إيران والسيطرة عليه بالتالي هيمنتها على مصادر النفط والسيطرة على الملاحة في مياه المنطقة.

التوجهات الإيرانية تجاه الممرات والمضائق المائية:

تولى إيران إهتماماً إستثنائياً بتعزيز تواجدها في الممرات والمضائق المائية في المنطقة (هرمز - باب المندب - خليج عدن) ، تشير التحركات والتصريحات الرسمية للقادة الإيرانيين إلى أنها تسعى للهيمنة والسيطرة والإنفرد بمصير مضيق هرمز دون سواها ، برغم الأحقية التاريخية لسلطنة عمان في ذلك وممارستها لهذا الحق ، وهي تسعى من خلال ذلك لجلب ميزة أخرى تضاف إلى المميزات الجيوسياسية والجيواستراتيجية للموقع البحري أو المائي لإيران، الممتد من بحيرة قزوين شمالاً مروراً بشط العرب شرقاً ، ومن الخليج العربي إلى بحر العرب والمحيط الهندي جنوباً قد توظيفها توظيفاً اقتصادياً وسياسياً في الضغط على جيرانها الخليجيين ، بحيث تستعويض عن تلك المناطق بسواحلها على بحر عمان والمحيط الهندي في تأدية مهام ذلك الجزء المستغنى عنه ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق لأغلب دول الخليج التي ليس لديها سوى إطلالة بحرية واحدة على الخليج كالكويت والبحرين وقطر ومعها العراق.



كلما تعرضت إيران لضغوط سياسية أو عقوبات إقتصادية تهدد بعرقلة حركة الملاحة في الممرات والمضائق المائية سواء بشكل صريح من خلال تهديدها بإغلاق مضيق هرمز أو من خلال وكلائها وخاصة الحوثيين في اليمن ، لعل هذا يفسر الدعم الذي تقدمه إيران لهم من أجل إيجاد موطئ قدم لها في اليمن الذي يتمتع بموقع إستراتيجي ، فهو يمسك بزمام الباب الجنوبي للبحر الأحمر ، وهناك تداخل وثيق بين مضيق هرمز وباب المندب ، مضيق باب المندب يُمثل طريقًا للناقلات المحملة بنفط الخليج بإتجاه أوروبا ، كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي ، إبتداءً من قناة السويس وإنتهاءً بشط العرب وبالتالي فإن وجود إيران في هذا المكان الإستراتيجي يعزز من حضورها الإقليمي .

التوجهات الإيرانية تجاه دول حوض النيل والقرن الأفريقي :

يحتل القرن الأفريقي مكانة متقدمة في سياسة إيران تجاه أفريقيا، نتيجة لموقعه الإستراتيجي المطلّ على باب المندب والبحر الأحمر وإعتباره المدخل الشرقي لأفريقيا، وتزايدت هذه الأهمية بعد إستيلاء جماعة "أنصار الله" الحوثية على السلطة في اليمن حيث حاولت إفتعال العديد من التهديدات سواء بالمدخل الجنوبية للبحر الأحمر أو طرق الملاحة المؤدية إليه حيث سبق قيام إيران خلال عام ٢٠١٢ بإرسال سفينتان حربيتان للتحرك في مناطق خليج عدن والبحر الأحمر في إطار الجهود البحري الدولي للتغلب على القرصنة الصومالية وتم إستقرارهما في ميناء بورسودان ، حيث كانت بداية للتحركات الإيرانية لإستكشاف فرص التدخل والإنخراط في مختلف سواحل وموانئ شرق افريقيا.

تنامي فرص التأثير على إستقرار العلاقات التاريخية بين مصر ودول حوض النيل من خلال المطالبة بإعادة تقسيم حصص المياه ورفض الإنفاقيات الموقعة في العهود السابقة.

تعزيز التعاون مع دول منطقة شرق أفريقيا وحوض النيل وبناء قواعد عسكرية ، مثل القاعدة العسكرية الإيرانية في ميناء عصب الأريتري وكذا تدريب عناصر التمرد الحوثي في معسكر دنقلو بإريتريا مما ساهم في زيادة ممارسة الضغوط بالأدوات السياسية والإقتصادية والعسكرية علي دول تلك المنطقة للقبول بصيغ ومبادئ جديدة قد يكون لها تداعيات على أمن الشرق الأوسط مع توفر المناخ لإحتمالات إتساع فرص التدخل للتغيير من توجهات أنظمة الحكم القائمة بدول منطقتي



حوض النيل والقرن الأفريقي سواء من خلال الضغوط السياسية أو الإقتصادية والتوسع في تصدير الأسلحة إلى مناطق الصراعات الإفريقية بالإضافة إلى الوجود العسكى البحرى الإيرانى فى البحر الأحمر فى الجزائر الإريترية (ميدى/ كمران) لتدريب عناصر جماعة الحوثى ودعمهم بالمال والسلاح، مع تصاعد الحرب فى تيجراى، تحدثت العديد من المصادر عن دعم عسكى إيرانى للحكومة الإثيوبية ، حيث إتهمت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى طهران بدعم الجيش الفيدرالى الإثيوبى بأسلحة تضمنت طائرات بدون طيار .

دعم إيران للتنظيمات المسلحة المتشددة:

سعت إيران بكل جهدها لفتح ثغرة فى الحركة الفلسطينية لإيجاد موطئ قدم لها فى الساحة الفلسطينية مدعية أن الثورة الإيرانية ترفع شعار " نصره فلسطين "، حيث طورت إيران علاقتها مع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية الإسلامية وصولاً إلى العلاقات الإستراتيجية مع حركتى حماس والجهاد الإسلامى ، فى محاولة للإضرار بالجهود المصرية فى عملية السلام القضية الفلسطينية " وهو ما عكسه إحباط جهود المصالحة الفلسطينية وإتفاق التهدئة.

تعاون إيران على مدار تاريخها مع الجماعات الإسلامية فى مصر "نواة تنظيم القاعدة" ومع جماعة الإخوان المسلمين ، وفى الوقت الذى صنف فيه العالم تنظيم القاعدة كتنظيم إرهابى كانت إيران تأوى عدد من قياداته ، إرتبطت إيران إرتباطاً وثيقاً بالجماعة الإسلامية خاصة بعد نجاح ثورة الخومينى وإستقبال النظام المصرى للشاة الإيرانى ، فقامت الدولة الفارسية الوليدة بنصب العداء مع الدولة المصرية ونظامها السياسى ودعمت الجماعات المسلحة ممن إرتكبوا العمليات الإرهابية التى أنهكت الدولة المصرية فى السبعينات والثمانينات (إغتيال الرئيس الراحل أنور السادات) وبداية التسعينات من القرن العشرين.

عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تكشففت علاقات خفية بين إيران وجماعة الإخوان المسلمين لمعاونة الإخوان فى السيطرة على مفاصل الدولة وتغيير الهوية المصرية وكذا السيطرة على القرار السياسى المصرى ، حيث حاولت إيران ضخ نحو (١٠) مليار دولار كوديعة بالبنك المركزى المصرى وإمداد مصر بالمواد البترولية ، وكذا زيارة عناصر من الحرس الثورى الإيرانى لمصر لتدريب عناصر الإخوان على إنشاء جهاز أمنى بديل غير معلن تابع لرئاسة الجمهورية عقب فشل



الرئيس المعزول محمد مرسى فى السيطرة على الأجهزة الأمنية المصرية وإخضاعها لجماعة الإخوان المسلمين ونجاح الأجهزة الأمنية المصرية فى إفشال مخططات تلك الجماعة الإرهابية.

خامسا : إعادة صياغة السياسة الإيرانية تجاه الشرق الأوسط:

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية فى إعادة صياغة السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية فى الشرق الأوسط ، ظهر ذلك جلياً بالدور الذى لعبته الصين وروسيا فى تشكيل تحالف مناوئ للتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، حيث ساهمت الجهود الصينية فى تهدئة الأجواء بين إيران والسعودية والوصول لنقطة إلتقاء تمكنهما بعد أكثر من سبع سنوات من قطع العلاقات الرسمية فى إلتفاق وُصف بأنه تاريخى ويغير المعادلة ، ليس فقط فى الشرق الأوسط لكن أيضا على خريطة القوى الدولية ، هذا الإلتفاق سىتبعه الكثير من المتغيرات فى مناطق التداخل التى يشترك فيها البلدان وعلى رأسها حرب اليمن المستمرة منذ أكثر من ٨ سنوات بين الحوثيين المدعومين من طهران فى مواجهة التحالف العربى لدعم الشرعية الذى تقوده المملكة ، إضافة للعراق وسوريا ولبنان التى تتنافس فيها قوى من الشيعة التى عادة ما تدعمها إيران والسنة التى تعتبر السعودية داعم رئيسى لها بعد نحو أسبوع من إعلان الإلتفاق ، تحركت أيضا مباحثات إيرانية إماراتية وزار أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى أبو ظبى وهو نفسه من قاد مباحثات بلاده مع الرياض وٱلتقى رئيس الإمارات محمد بن زايد آل نهيان ، ما يشير إلى تحول هائل فى الوضع الأمنى فى الشرق الأوسط ما يعنى أن أمريكا لن تصبح الضامن الأمنى بالمنطقة، حيث أن الصين أصبحت قوة سياسية فى الشرق الأوسط وليس قوة إقتصادية فقط ، سيكون لذلك " آثار إستراتيجية عالمية لم يسبق لها مثيل " كما أنه سيقصص ليس فقط من دور واشنطن بالمنطقة لكن كذلك من الخيارات التكتيكية الأمريكية وسيجعلها محدودة فيما يتعلق بإستخدام إيران كأداة ضد السعودية ، جاءت الوساطة الصينية () فى وقت توترت فيه علاقات السعودية مع واشنطن ومررت بأكثر من منعطف منذ تولى الرئيس الأمريكى جو بايدين الحكم فى عام ٢٠٢٢م ، الذى وجه إنتقادات لاذعة لولى العهد السعودى محمد بن سلمان أثناء حملته الإنتخابية بسبب الخلاف على حجم إنتاج النفط ، هذا الإلتفاق مجرد خطوة أولى فى إتجاه توطيد علاقة الصداقة بين الطرفين لكن إذا تطور إلى



علاقات أفضل فيمكن للسعودية أن تساعد في تخفيف نظام العقوبات الإقتصادية الذي شل الإقتصاد الإيراني وتعود إلى مزيد من الإستثمارات تُضخ في قطاع البترول والغاز الإيراني ، يمهّد هذا الإتفاق التاريخي إلى عصر جديد ، فالرابح هم أهل المنطقة والخاسر هم أمريكا وإسرائيل ، سيكون هذا الإتفاق نهاية الإبتزاز للمنطقة ونهاية هدر الموارد وفي مناطق النزاع المشتركة تتجه الأنظار خلال الأيام المقبلة تجاه اليمن ولبنان الذي تسبب الخلاف المدعوم من إيران والسعودية بين الأطراف السياسية في تأخير تعيين رئيس للبلاد التي تعاني إقتصادياً والحال مشابه في بلدان عربية أخرى تعتمد على الطائفية في الحكم مثل العراق وسوريا.

يُتوقع أن يخلق الإتفاق متنفس لإيران التي تعاني من إختناق إقتصادي وسياسي مع تدهور الأوضاع وزيادة المظاهرات ، أعلنت الدول الثلاث توصل المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إتفاق يتضمن البنود الآتية:

الموافقة على إستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتهما خلال مدة أقصاها شهران مع التأكيد على إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. عقد وزير الخارجية في البلدين إجتماعاً لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما ، والإتفاق على تفعيل إتفاقية التعاون الأمني بينهما.

قائمة المراجع

م	المراجع / المصدر	الناشر	جهة النشر/ تاريخ النشر
أولاً : الكتب و المراجع :			
١	تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي	جمال سلامة على	دار النهضة العربية / ٢٠١٢
٢	IRAN AND PAKISTAN Security, Diplomacy and American Influence	ALEX VATANKA	I.B.Tauris & Co. Ltd / ٢٠١٥
٣	الأمن القومي الإيراني	ممدوح انيس فتحى	الإمارات العربية المتحدة / ٢٠٠٦
٤	تحليل السياسة الخارجية	محمد السيد سليم	مكتبة النهضة / القاهرة / ١٩٩٨
ثانياً : الإصدارات الدورية :			



العدد الثاني (ديسمبر ٢٠٢٤)

مجلة العلوم الإدارية والسياسية

١	التفكير الوطني الإيراني بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا	دلال بحري	المجلة الجزائرية للأمن و التنمية / ٢٠١٧
٢	سنة إتجاهات ستحدد مستقبل قطاع التكنولوجيا في إيران	جولان عبدالخالق	موقع مدونة البنك الدولي / ٢٠٢٠
٣	مكامن التعاون و التنافس في العلاقات التركية الإيرانية	مراد فول	المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية / ٢٠١٤
٤	أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط	هشام بشير	المركز الديمقراطي العربي / ٢٠١٧
٥	إنسحاب ترامب من الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته	على فتح الله نجاد	مجلة بروكنجز / ٢٠٢٠
٦	التواجد الإيراني في البحر الأحمر	محمد الحمامصي	موقع الشرق الاوسط أون لاين / ٢٠٢١
٧	علاقات إيران بالإخوان وكيف تعاونوا لتأسيس حرس ثوري بمصر	أشرف عبدالحميد	موقع العربية نت / ٢٠٢٠
٨	الصين ودورها المحوري الجديد في الشرق الأوسط	محمد خالد يحيى	جريدة الشرق الأوسط / ٢٠٢٣

ثالثاً : الدراسات و الرسائل العلمية :

١	IRAN AT THE CROSSROADS	Amin Saikal	Cambridge , UK / 2016
٢	محاضرة قوى الدولة الشاملة لإيران	سعيد الصباغ	كلية الدفاع الوطني / ٢٠٢٠
٣	الجيوپوليتيك الشيعي و المخيلة الجيوإستراتيجية الإيرانية	د فراس إلياس	مركز الجزيرة للدراسات / ٢٠١٩
٤	معضلة العلاقات العربية الإيرانية	نيفين مسعد	مؤسسة الدراسات الفلسطينية / ٢٠١٩
٥	مستقبل إيران في منطقة الشرق الأوسط	فراس إلياس	مركز الدراسات الإيرانية / ٢٠١٧
٦	الموقف الإيراني من الأزمة العراقية	نرمين سعد	المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية / ٢٠٢٢
٧	الدور الإيراني في اليمن	محمد حسن القاضي	المعهد الدولي للدراسات الإيرانية / ٢٠١٧
٨	أثر الإتفاق النووي الإيراني	عبدالله شهاب	جامعة مؤتة / ٢٠١٦
٩	الإستراتيجية المصرية المقترحة لمواجهة تحديات وتهديدات البحر الأحمر والقرن الأفريقي في ظل المتغيرات المعاصرة وأثره على الأمن القومي المصري	صادق عبد الواحد أحمد	أكاديمية ناصر العسكرية العليا / ٢٠١٥
١٠	مستقبل الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط	خالد سيد عطيه	أكاديمية ناصر العسكرية / ٢٠١٠
١١	التهديدات الإيرانية لمنطقة الخليج العربي	سلطان خلف على	أكاديمية ناصر العسكرية العليا / ٢٠١١
١٢	التداعيات الجيوسياسية للإتفاق السعودي الإيراني	مارى ماهر	المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية / ٢٠٢٣